الفصل الثالث

النظم السياسية

إن السياسة ليست نشاطًا لنوع محدد من المجتمعات، ولكنها نوع محدد من النشاط لكل المجتمعات والمجموعات البشرية، من هنا نجد أن هناك أنواعًا من النظم السياسية بقدر وجود الجماعات البشرية. على أية حال يمكننا بناء وتحليل النظم السياسية لمختلف أدوات الحكم من نفس النوع من مجموعة من البلدان، كما أنه بإمكاننا أيضًا بناء وتحليل النظم السياسية للمجتمع العام، فالنماذج الشكلية أو النظرية يمكن فى بعض الأحيان تطبيقها على عدة أنواع من النظم السياسية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض أنواع النظم ترتبط بنماذج خاصة ومعينة.

لقد عرّف النظام السياسى بالعديد من التعريفات، والتى لاتختلف فيما بينها، إلا من حيث إن بعضٌ منها يأتى شاملاً فى حين بعضها الآخر يأتى بصورة مختصرة. فنجد «بول يوزيل» يعرّف النظام السياسى بأنه مجموعة من العناصر التى يتم بينها نوع من التضامن والارتباط المتبادل على نحو تسهم فيه كلها مجتمعة فى تحقيق نتيجة شاملة، وتقوم الروابط بينها على أساس ثبات العلاقات فيما بينها[1].

ويؤكد «كارل فريدخ» على أنه عندما توجد عدة أجزاء مختلفة ومتميزة عن بعضها وتشكل كلاً معينًا، يوجد فيها علاقة وظيفية بالقدر الذى يخلق بينها اعتمادًا كليًا بعضها بعضًا، على أن أى تلف فى أى جزء من هذه الأجزاء يؤدى إلى تلف فى الأجزاء الأخرى، مثل هذا التكوين الذى يشبه المجموعة الفلكية، يمكن أن نسميه نظامًا. فالنظام هو مجموعة من المتغيرات التى تتمتع بدرجة من العلاقة المتداخلة والمتشابكة فيما بينها.

فالنظام يقوم على عدد من العناصر الأساسية، والتى يمكن تلخيصها على النحو التالى:

1ـ بول يوزيل، ثورات النمو الثلاثة، ترجمة أديب عاقل، وزارة الثقافة، دمشق،1970 ، ص27.

أولاً: ـ وجود عدد من الأجزاء. وثانيًا: ـ وجود قدر من التشابه بين هذه الأجزاء، والذى بدوره يؤدى إلى خلق نوع من التفاعل بينها حتى تتمكن من أن تخلق معًا كلاً واحدًا. وأخيرًا: ـ وجود إطار موحد وحدود واضحة لعملية التفاعل بين تلك الأجزاء، على أن عملية التفاعل هذه تقوم على أساس قوانين لها القدرة على التنظيم. وعليه فإن أى نظام يصبح نتاج التفاعل والترابط الواعى بين متغيراته أو مقوماته المختلفة، وأن قوة وحيوية هذا النظام تعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة ذلك التفاعل.

من هنا نجد أن النظام السياسى يصبح تعبيرًا عن ذلك الكل الذى يتأتى من نتاج التفاعل والترابط الواعى بين مختلف المتغيرات الواقعة ضمن الإطار السياسى العام، وهذه المتغيرات إما تكون بنائية وتشتمل على المقومات المادية والبشرية والمعنوية، إلى جانب المقومات التنظيمية والقيادية، وإما متغيرات وظيفية تتعلق بطبيعة ووظيفة النظام السياسى وحجمها، أو متغيرات تختص بالعلاقة الداخلية والخارجية ونوعيتها.

النظم السياسية كثيرة ومتنوعة، الأمر الذى يجعلنا سنتناول بالدراسة النظم السياسية العامة فقط، أى تلك التى تعنى المجتمع العام. فالنظام السياسى لايعدّ متميزاً عن مجموع النظام فى المجتمع الكلى فهو كما يبدو لى أحد مظاهره. فمن جانب نجد أن النظام السياسى هو المرجعية العامة للنظام الاجتماعى، حيث تتسق عناصره المختلفة، ومن جانب آخر نجد أن النظام السياسى يتعلق بصفة خاصة بفئة من هذه العناصر، ألا وهى مؤسسات السلطة وجهاز الدولة ومايرتبط بها.

إلى حدٍ قريب اعتدنا أن نصنف النظم السياسية الكلية إلى فئتين، الفئة الأولى: وهى النظم الخاصة بالمجتمعات التى تكون فى طريق النمو، فهذه مشتملة على نظم مختلفة جدًا. أما الفئة الثانية: فهى النظم الخاصة بالمجتمعات الصناعية، وهى إلى حدٍ ما واضحة المعالم والخصائص.

وأضيف إلى هذه التصنيفات تصنيف ثالث وهو النظام الجماهيرى، أو عصر الجماهير الذى يعدّ نهاية المطاف بالنسبة لانعتاق البشرية، هذا النظام الذى يمكّن أفراد المجتمع من امتلاك كل مقدراتهم وإرادتهم.

1ـ نظم المجتمعات التى تعدّ خارج التنمية:

إن مايميز هذه المجتمعات هى أن النمو والتنمية الاقتصادية لاتعدّ بالنسبة لها هدفاً رئيسًا. وإن كان موجودًا فى نسقهم القيمى، فقد كان ذا مكانة ثانوية، فى حين نجدهم يؤكدون على قيم أولية أخرى، وهذا مايعطى لهذه المجتمعات بنية فريدة. وكانت تنمية الإنتاج تصنف تحت الاعتبار الخاص بالإثراء الشخصى وليس باعتبارها مظهرًا للنمو الجماعى.

هذه المجتمعات بصفة عامة تكون مستقرة وثابتة وحالة النمو فيها بطيئة جدًا، لأن مستواهم وإمكاناتها التقنية لاتسمح بذلك النمو السريع إلا فى حالة الفتوحات والسيطرة الخارجية وحالة التجارة البحرية.

ويبقى استقرار المجتمعات المصنفة خارج التنمية بمستوى فى العموم منخفض للحياة إذا ماحاولنا تقييمه من خلال المعايير الحالية، فهى تعدّ متخلفة أو شبه متخلفة من الناحية الاقتصادية ولكن بما أن النظام الثقافى يحدد مستوى قليل الارتفاع من الحاجات المادية، فمشاعر الحرمان والكبت تكون غالباً فى هذه المجتمعات أضعف منها فى المجتمعات الصناعية المعاصرة. هذا إذا لم تكن غير موجودة[1].

إن مفهوم المجتمعات التى تعدّ وتصنف خارج التنمية يعدّ إلى حد ما، واضحًا نسبيًا، فهو يحتوى على حقيقة هى من السعة والتنوع بحيث تشمل كل المجتمعات التى وجدت منذ بداية الخليقة وحتى الوقت الحاضر. هذا الأمر الذى يجعل من تصنيف كل الأنظمة السياسية مستحيلاً. لأجل ذلك سأحاول تناول بعض المعالم التى هى فى حاجة للتوضيح، الأمر الذى نقسّم هذه المجتمعات إلى فئتين رئيستين: المجتمعات التى لم تعرف الكتابة. والمجتمعات التى عرفت الكتابة، أى المجتمعات التاريخية كما ندعوها.

نظم المجتمعات التى لم تعرف الكتابة:

هذه المجتمعات قام بدراستها علماء الأقوام وقسموها إلى قسمين.. القسم الأول: وجد فى ماضى الإنسانية البعيد، أى أنها مجتمعات ماقبل التاريخ. والأخرى: هى

1- موريس ديفرجيه، علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص279.

موجودة حاليّا فى بعض المناطق المنعزلة، وهى إما أن تكون على غير صلة بالعالم الصناعى أو هى على صلة ضعيفة به. علماء الاجتماع الأوائل كانوا يعتقدون أن الثانية هى امتداد للأولى.

وكانوا يسمونها بالمجتمعات البدائية أو القديمة. على أن هذا الوصف فى الوقت الحالى لم يعد مقبولاً على الصعيد العالمى، ولكن هذا الوصف لايزال مستمرًا بصورة أو بأخرى على مستوى المعرفة العامية. إن معرفتنا للمجتمعات المعاصرة التى تعرف الكتابة تنير لنا الطريق لمعرفة سلوكيات مجتمعات ماقبل التاريخ سواء أكان من حيث الأحجام الخاصة بالمجموعات أم شروط العيش على العموم. هذا بدوره يؤدى بنا إلى التحدث عن النظم السياسية المعاصرة التى لاحظها علماء الأجناس، فمعرفتنا للحياة اليومية لمجتمعات ماقبل التاريخ نتعرف عليها من خلال تنقيبات علماء الآثار، وهذه لاتساعد كثيرًا فى التعرف على بناهم وحياتهم السياسية.

مكونات النظم:

إن غياب الكتابة فى هذه المجتمعات يجعل من عملية نقل المعرفة معتمدة على عملية النقل الفردى والجماعى والتذكر وهى عملية صعبة. وهى أى هذه المجتمعات بصفة عامة محكومة بالتفكير الإسطورى. وقد أشار «جورج بلانديه» إلى الشراكة بين خصائص السلطة وماهو مقدس ولكنها بالطبيعة ليست مقطوعة. وهناك من العلماء من يرى العكس تمامًا بحيث يعدّون علم السياسة يرتبط بالتاريخ المقارن للأديان. هذا مع أخذنا فى الاعتبار مانجده فى المجتمعات التى لم تعرف الكتابة من تمييز بين الزعماء السياسيين والكهنة. فالطرفان يعدان وسطاء الآلهة مع الاختلاف فى الشكل والمجال[1].

صفة أخرى لدى المجتمعات التى لاتعرف الكتابة يشدد ويؤكد عليها الماركسيون بصفة خاصة، وهى عدم وجود وغياب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. الأمر الذى يؤدى بالضرورة إلى عدم وجود الطبقات الاجتماعية.. هذا الوضع الذى يصفه الماركسيون بالشيوعية البدائية. إلا أن هذا الأمر لايتعلق بكل المجتمعات التى لم تعرف الكتابة، ولكن فقط بتلك القائمة على علاقة القرابة التى لم تشكل دولاً

موريس ديفرجيه، علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص281.

حقيقية. ويرى «إنجلز»، وهو يستند إلى أفكار «مور غان» حول التمييز بين المجتمع القائم على العلاقات الفردية والمجتمع القائم على الإقليم والمكانية.. أى المجتمع المدنى، أن ملكية وسائل الإنتاج والطبقات والدولة تنشأ فى وقت واحد، فاستقرار المزارعين المقيمين فى أرض معينة يولد الملكية التى تستدعى استغلال المالكين لغير المالكين، أى ظهور طبقتين متنازعتين، الطبقة المسيطرة توجد وسائل الإكراه كى تديم سلطتها، وهذه الوسائل هى التى تخلق وتشكل جهاز الدولة[1].

وإذا ما أردنا أن نتناول هذا التصور بالنقد والتحليل المعمم فى المجتمعات التى لاتعرف الكتابة، فإننا سنعرض لنوعين ونموذجين لهذه المجتمعات، وهما المجتمعات القائمة على صلة القرابة ومجتمعات الدولة. فمجتمعات الدولة هى التى تعرف فيها العلاقات السياسية وممارسة السلطة. هذا التقسيم إلى وقت قريب كان مقبولاً بشكل عام، ولكنه الآن يواجه بالرفض من كل علماء الاجتماع. أما فيما يخص نشوء الطبقات فإن الموقف الماركسى قد صاحبه نوع من التعديل على مواقفهم السابقة، فعلماء الاجتماع الروس اليوم يتحدثون عن مجتمع ماقبل الطبقات، فيكون بذلك التفريع الاجتماعى معتمدًا إلى حد بعيد وهو يتشكل من الترتيبات الوراثية ومن نسق الأنساب والعشائر أكثر منه من الطبقات. إن بدائية وتخلف تقنيات الإنتاج وغياب الكتابة يجعلان من الصعوبة بمكان تكوّن جماعات كبيرة، فإذا كان النظام السياسى فى هذه المجتمعات مشروطاً بالقوى الإنتاجية وتقنياتها فإنه لايرتبط مباشرة بها، سواء أكان فى محيطه البيئى أم تطوره.

على أن هناك اتفاقاً عامّا على تصنيف الأنظمة السياسية فى المجتمعات التى لم تعرف الكتابة على النحو التالى:

1- المجتمعات المجزأة: تقوم هذه المجتمعات أساسًا على القرابة والعلاقات الشخصية، وتتسم هذه المجتمعات بعلاقات منظمة ومتبادلة بين تلك المجموعات النسبية والأجزاء. فالنزاعات وأنماط التوفيق، وتضم المصاهرة التى تشكل علاقات سياسية، تكون مرتبطة أشد الارتباط بتنظيم المجموعات.

2- مجتمعات ذات دولة: فهى تقوم على التجاور فى الأقاليم والملكية، أى إلى

1- موريس ديفرجيه، سوسيولوجيا السياسة، مرجع سابق، .206.

سيطرة الروابط المحلية. هذه المجتمعات تطورت مع الوقت وحلت الملكية محل القرابة كأساس للتنظيم الاجتماعى. إن الدول فى المجتمعات التى لم تعرف الكتابة هى دول صغيرة وغير معقدة، كما هو الحال فى دول المجتمعات التاريخية، والسبب فى ذلك غياب الكتابة.

3- المجتمعات ذات الدول المجزأة: هى وسط بين المجتمعات ذات الدول وهى لاتشكل كيانًا واضحًا، وأن القربى والخطوط السلالية مازالت تتجلى بنسب متفاوتة بينها. وأن الاستقرار فى الأرض نتيجة تطور الزراعة قد طور بصورة طبيعية التضامنات المحلية على حساب التضامن العائلى والسلالى، وذلك قبل ظهور الدولة الحديثة بالمعنى الحقيقى للدولة[1].

2- النظم الخاصة بالمجتمعات التاريخية:

بظهور الكتابة استطاعت المجتمعات أن تحفظ ثقافتها وتنقلها بشكل مرضٍ إلى حد بعيد، إلى جانب وعى هذه المجتمعات، الوعى الجيد بتطورها.. فالخرافات والأساطير تطبع الواقع بالجمود، كما أنها بطبيعة الحال تتطور ببطء شديد، فالنصوص والتدوينات إلى جانب الحوليات والمحفوظات، تعطى لنا مجالاً للتعرف على مرور الزمن وقياس مراحله. من هنا نجد أن الرؤية المتزامنة للأنظمة الاجتماعية قد استبدلت بالرؤية المزمنة. وفى استخدامنا لهذه الرؤية عند تغير المجتمعات التى لم تعرف الكتابة تتيح لنا فرصة الفهم البنائى لهذه المجتمعات.

ولكننا نجدها أكثر صعوبة عندما نطبقها على المجتمعات التاريخية، لأن هذه المجتمعات تكون غير مفهومة إذا ما حاولنا فصلها عن حركة التاريخ.

على أن التمييز بين المجتمعات التى لم تعرف الكتابة، وتلك التى عرفت الكتابة، أصبح واضحًا جدًا، وهو استخدام تقنية الكتابة باعتبارها أداة ثقافية وفكرية وسياسية.

فى هذا المجال لن نتطرق إلى كل الأنظمة السياسية فى المجتمعات التاريخية، ولكننا سنقتصر على بعضها المتمثل فى الفئتين التاليتين: الجمهوريات الحضرية والإمبراطوريات من جهة، والإقطاعات والملكيات الأوربية من جهة أخرى[2].

1- سليم ناصر، علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص 111.

2 - موريس ديفرجيه، سوسيولوجيا السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 415.

فعند التمييز بين التاريخ القديم والتاريخ الوسيط، مع أن هذا التمييز يعدّ جغرافيًا إلى حد كبير، إلا أننا نجده قد انتشر فى المدن الوسيطة فى إيطاليا واليونان وفى أوربا العصور الوسطى.

أ ـ المدن والإمبراطوريات:

هنا سنتناول أنواع النظم السياسية التى تطور فى ظلها نمط الجمهوريات المدنية. فهذه خاصة نجدها قد انتشرت كما ذكرت سلفًا، فى اليونان وإيطاليا قبل ميلاد المسيح بفترة طويلة وفى أوربا فى العصور الوسطى وعصر النهضة. وقد استند النظام السياسى فى أوربا واليونان إلى المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والسياق الفكرى نفسه. ويقابل ذلك إنتاج زراعى فى إطار الملكيات الصغيرة، فمستوى الحياة كان أقل من المتوسط.

أنشئت النظم السياسية فى المدن القديمة وفقًا لنموذج واضح ومحدد، ففى القاعدة نجد الديمقراطية المباشرة التى تعبر عنها الجمعية العامة للشعب، ومن حيث المبدأ نجد أن كل أفراد الشعب يشاركون فيها. هذه المدن القديمة كانت على جهل تام بالتمثيل والبرلمانات المنتخبة، ففى اليونان كان المواطنون يجلسون على مدرجات ويعرفون فرادى بصورة متكافئة، وكانت الاجتماعات متلاحقة، كما كانت الجمعية تتمتع بسلطات أكثر. أما فى روما فقد كان المواطنون يقفون أما الحكام ويقترعون وهم مصطفون على خمس فئات متناسبة مع الدخول[1]. على أننا نجد أن المدن الإيطالية فى العصور الوسطى تختلف اختلافًا كبيرًا عن المدن القديمة، فهى واقعة ضمن عالم تسيطر عليه الإقطاعية ومصدر الشرعية الرئيسى فيه هو الولادة الأرستقراطية. وهى كذلك تمزج بعض قيم ومؤسسات هذا العالم مع قيم ومؤسسات وأنظمة النظم الحديثة، فهى على أية حال تتعلق بالمرحلة الانتقالية بين المجتمعات المميزة بالملكية الإقطاعية والمجتمعات الصناعية الحديثة، فظهور التجارة بصفة عامة وتطور النظم المصرفية أنتج طبقة برجوازية، وقفت للسلطة ولامتيازات الأرستقراطيين بالمرصاد.

لقد انتقلت الحضارة إلى المدن التى أخذت تتضاعف ومنحت هذه المدن نفسها نظامًا استقلاليًا، وتمت إدارة هذه المدن بواسطة مجالس تنتخبها. إن النزاعات

1- موريس ديفرجيه، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص415 .

الاجتماعية كانت شبه مسيطرة على الحياة السياسية فى تلك المدن، وقد اتخذت شكل صراع طبقات نبلاء الشعب البرجوازيون.

فيما يخص مفهوم الإمبراطورية فإننا نجده أقل تحديدًا وأقل وضوحًا من مفهوم الجمهورية المدينة. كما أننا نلاحظ أن الإمبراطوريات تتسم بالآتى: ـ

أولاً: فهى دولة قائمة على الفتح، حكومتها قائمة على الجيش.

ثانيًا: تكوّن الإمبراطوريات دولاً متعددة يسيطر فيها أحد العناصر المكونة للدولة على الآخرى.

ثالثًا: الإمبراطورية فى العادة تكون تكون عابرة وكذلك الدكتاتوريات العسكرية، بمعنى أن يعى الشعب حقوقه فى الحرية والمساواة.

تجدر الإشارة هنا إلى التفريق بين عدد من أشكال الإمبراطوريات، فالإمبراطوريات نظم شخصية تنشأ من اجتماع شخصية استثنائية مع أداة عسكرية قائمة على اجتياح أمة أو سيطرتها على أمم أخرى. الشكل الثانى يرتبط بتمزق الإمبراطورية بعد زوال مؤسسها، وتنقسم إلى دول قومية قائمة على مساعدى المؤسس المنتهى. ثم تأتى بعد ذلك الإمبراطوريات القائمة على الأيديولوجيا والتفوق التقنى.

ب ـ الإقطاعيات والملكيات:

إن الأنظمة الإقطاعية والملكية مرتبطة ببعضها بعضًا، فالملك يوجد فى فترة يوجد فيها الأمراء والأرستقراطيون.. تلك الأوضاع الناتجة عن الإقطاعية التى تقوم بدور أساسى فى دعم الملكيات المركزية، ومن خلال استقرائنا للمعطيات نجد أن الملكية الإقطاعية قد تطورت لتصبح ملكية مطلقة فى مجموعة من البلدان. وفى أخرى تم الانتقال منها إلى ملكية محدودة، وهى التى أفرزت النظم الغربية الحديثة.

إن السمة المشتركة للنظم الإقطاعية والملكية هى أن السلطة السياسية فيها كانت قائمة على مبدأ الوراثة.. وراثة النبلاء ووراثة الملك، إلا أننا نلاحظ أن بعض هذه الإمبراطوريات القائمة على مبدأ الوراثة لاتعدو كونها ملكيات. على أن هذه الوراثة أو السمة المشتركة نجدها تقوم بدورها فى نطاق وحدات الأراضى غير الكبيرة، ونجدها تتمازج بالعلاقات الشخصية بين الوارثين، وهذا بدوره يؤدى إلى السلطة

السياسية والثروة الاقتصادية التى تواكب الإنتاج والثقافة. فإذا ما وافقنا على الرأى القائل بأن الإقطاعية هى جملة الروابط الشخصية التى تجمع فى تسلسل معين أعضاء الفئات المسيطرة فى المجتمع، فإننا سنجد بكل تأكيد أنهم يتمتعون بامتيازات منظورة عن أولئك الآخرين. فالبنية الاقتصادية والسياسية فى هذه النظم يقابلها نظام للقيم والمعتقدات الفكرية يعطيها صفة الإدامة والدعم.

* * *

نظم المجتمعات النامية

هى مجتمعات معاصرة تختلف عن تلك المجتمعات التى تطرقنا إليها آنفاً، وتمثل فيها فكرة التطور التقنى والاقتصادى مركزًا مرموقًا. وعند تناولنا لأنظمة المجتمعات النامية لابد من التمييز بين المجتمعات المتقدمة صناعة وأخرى ناقصة النمو أو نصف النامية. فالمجتمعات المتطورة تقوم على مفهوم منسجم فى حين الأخرى تتضمن أنماطًا من مجتمعات مختلفة إلى حد كبير، وهى بدورها تمتلك نظامًا سياسيًا واجتماعيًا خاصًا. كذلك فإن التمييز يتركز فى نتائج أيديولوجية، فهو يرتبط إلى حد كبير بأن المجتمعات الصناعية المتطورة تمثل نموذجًا للمجتمعات الأخرى قد تقترب منه، ولكن بالدرجة التى تسمح بها المجتمعات الصناعية المتطورة.

1- نظم المجتمعات التى هى فى طريق النمو:

وهذه المجتمعات أقل نموًا من المجتمعات الأخرى، فهى تنمو بدرجة أقل من المجتمعات الصناعية. والهوة تزداد يومًا بعد يوم بين هذه المجتمعات والمجتمعات الصناعية، على أنه ليس من المستبعد أن يتغير هذا الوضع.

الخصائص العامة للمجتمعات التى هى فى طريق النمو أن تتعايش فيها فئتان من السكان، تقابلان قطاعين اقتصاديين وبنظامين للقيم وبنمطين للسلوك ومستويين للحياة، إلى جانب أقلية من السكان، تشبه سكان المجتمعات المتقدمة، كما أنها تتمتع بالمستوى الثقافى والتقنى نفسه، إلى جانب المثل نفسها وطراز وطريقة الحياة نفسها. وهى تصبو إلى السير بهذا التماثل حتى تصل إلى حده الأقصى، على أن هذه الأقلية نادرة جدًا فى المجتمعات ناقصة النمو، إلى جانب أنها تعدّ فى حكم المنفصلة عن بقية السكان، وفى المجتمعات الأكثر عددًا فى المجتمعات نصف النامية، إلا أنه فى كلتا الحالتين، يكون وضع الأكثرية هو نفسه.

إن الأنظمة فى المجتمعات ناقصة النمو قد تتصف بأنها استبدادية، فالديمقراطية على المستوى القبلى والحضرى الضيق لم تعد تتلاءم مع متطلبات الطموحات القومية، كما أن الديمقراطية على المستوى القومى القائمة على زيف الانتخابات والتمثيل السياسى تواجه صعوبة عدم توافر الثقافة الحديثة لدى عامة الناس، وذلك لأسباب تتعلق بانتشار الأمية والجهل، إلى جانب أن النموذج السياسى الليبرالى لايستطيع العمل فى مجتمعات تعانى من التمزق والصراعات المختلفة بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ومع هذا فالأنظمة السياسية فى المجتمعات ناقصة النمو على درجة عالية من التنوع، الأمر الذى يجعل من الصعب تصنيفها وفقاً لنمطية معينة، نظرًا لتداخل الانتماءات واختلاف المعتقدات، وانعدام وسائل الاتصال بين هذه الفئات يجعل منها مفككة وغير فاعلة فى فرض أية تغييرات ذات معنى، لأن الفاعلية تتحقق عندما يُحقق قدرًا من الديمقراطية، وعندما يُستوعب أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع فى عملية المشاركة.

فى هذا المجال إذا ما وافقنا الرأى الذى يقول: إن على الدول المتخلفة، لكى تخرج من تخلفها، أن تكتسب النظم السياسية عندها سمات النظم السياسية فى المجتمعات الغربية. على أن الحقيقة الفعلية تختلف تمامًا عن هذا الطرح، فإننا نلاحظ أن الاحتكاك مع الغرب الرأسمالى لم يؤد إلى تنمية أو تحديث، وإنما أدى إلى تكريس التخلف فى هذه البلدان، والسبب فى ذلك أن العلاقة القائمة بين الدول المتخلفة والدول الرأسمالية هى علاقة غير متكافئة، حيث تعرضت الدولة التى يطلقون عليها متخلفة لنهب خيراتها من قبل الغرب الاستعمارى، فحقق الغرب تقدمًا، وازدادت تلك الدول تخلفاً.

* * *

النظم فى المجتمعات الصناعية

الأساس الاقتصادى فى هذه المجتمعات هو الصناعة القائمة على أساس تقدم تقنى، والسمة المميزة لهذه المجتمعات هى ذلك الاتجاه الذى يميز بين فئات السكان. فئة الأرياف وفئة المدن الحديثة، ويجرى توحيد السكان على أساس الاتجاه الحديث وعمران المدن، واختفاء الفقر والقضاء على الأمية، وارتفاع مستوى عمر الفرد وتخفيض ساعات العمل وكفالة الضمان الاجتماعى.

هذا المجتمع الذى نجد أن كل الناس فيه قادرون إلى حد ما على تلبية حاجاتهم الأساسية والثانوية، ومن هذه المجتمعات المحدودة على هذه الصورة النظام الغربى الذى يعتمد على رأسمالية النظام والتصنيع، فالنظام الغربى سائدٌ فى تلك الدول السابقة فى التطور التى بلغت مستوى عاليًا من الإنتاج. والنموذج الغربى هذا يعكس تلك الأيديولوجية التى تعكس مصالح وطموحات الغرب الإمبريالى، وتتميز هذه الأيديولوجية بأنها تعبر عن المطالب العامة المشتركة بين الناس.. هذه المطالب التى أقامت لهم فرصة القضاء على الإقطاع والملكية.

هذه الأيديولوجية، كذلك أوجدت المساواة أمام القانون وإلغاء الامتيازات القائمة على الوراثة، إلى جانب حرية التفكير والتغيير والتمثيل السياسى... إلخ.. هذا يعنى من الناحية الشكلية الناس جميعًا، ولكنه فى الواقع يشمل الرأسماليين الاحتكاريين فقط.

على أن الغرب المتقدم من الناحية الاقتصادية مازال محافظًا على الأدوات السياسية الأكثر رجعية. وأن السلطة التنفيذية تنمو متوازية مع تطور المؤسسات الكبرى والشركات المعتمدة الجنسية، دون أى اعتبار للنقل الذى تمثله المنظمات الشعبية التى

تمثل فى الغالب القاعدة العريضة لأفراد الشعب. وتتحكم التقنيات الاقتصادية والإدارية فى البنية السياسية الموجهة.

ومادمنا بصدد الحديث عن النظم السياسية فى المجتمعات الصناعية سأعرض بإيجاز لأسس وخصائص النظام السياسى الليبرالى والنظام السياسى الاشتراكى، قبل أن أتعرض لمعالم النظام السياسى الجماهيرى.

فالنظام الليبرالى، يتبع أسلوب الانتخاب الشعبى بالنسبة لأشخاص السلطة.. ففى النظم البرلمانية يتم انتخاب البرلمان، وفى النظم الرئاسية يتم انتخاب البرلمان ورئيس الجمهورية. كما أنه فى ظل هذا النظام هناك فصل للسلطات التنفيذية والتشريعية، إلى جانب أنه يمتاز بتعدد القوى السياسية. كما أن أشخاص السلطة فى ظل النظام الليبرالى فى كل الأوقات هم من ذوى الثروة والنفوذ.

أما عن خصائصه، من الناحية النظرية، فتعدّ الحرية سواء أكانت فردية أم جماعية هى غايته التى يقوم عليها وجوده ويسعى جاهدًا لتحقيقها. وهى تعنى انعدام أى قيد على حريات الأفراد والجماعات، سواء أكانت تلك الحريات اقتصادية أم سياسية أم ثقافية أم اجتماعية، ومهمة النظام هى تنظيم عدم تداخلها. كما أن القانون يعدّ فى ظل هذا النظام من الأسس الهامة للوجود السياسى، فهو الأداة التى تمكن السلطة من تنظيم علاقات الحرية، وهنا يبرز السؤال التالى، وهو: من يضع هذا القانون؟

إن الأنظمة الليبرالية تدعى أن الحرية بكل أشكالها هى التى لها القدرة على خلق المجتمعات القادرة على الخلق والإبداع، ولكن السؤال المهم هو: كيف تكون هناك حرية بدون امتلاك المقدرات؟ إلى جانب أن هذا النظام يتضمن المنافسة ويتقبل الصراع، على أنه كيف تكون المنافسة فى ظل الظروف غير المتكافئة؟ فقد يحتكر حزب معين السلطة لفترات طويلة لالشىء إلا لأنه يمتلك المقدرات التى تمكنه من ذلك، وتبقى بقية القوى السياسية خارج السلطة لاحول لها ولا قوة.

أما الأسس التى يقوم عليها البناء السياسى الاشتراكى، فهى تختلف عن تلك الأسس فى النظام الليبرالى، فهو يقوم على أساس سيطرة طبقة العمال فهى مصدر السلطات فى هذا النظام. على أن السلطة العليا هى سلطة الحزب الذى يشترك فى

انتخابه الأعضاء الحزبيون فقط. فى النظام الاشتراكى لايوجد فصل للسلطات وتقوم ممارسة السلطة على أساس التفويض، إلى جانب أنه فى ظل هذا النظام غير مسموح بتعدد القوى السياسية.

أما عن خصائص هذا النظام، فهو يهدف إلى المساواة وتسعى السلطة جاهدة إلى تحقيقها بين جميع المواطنين، إلا أن هذا لايتأتى إلا بمرور وتعدد المراحل التى تعدّ الخاصية الثانية لهذا النظام، كما أن النظام الاشتراكى يتقبل وجود القانون، على الرغم من أنه فى سعيه للتحول نحو الشرعية يهدف إلى إلغاء القانون.

* * *

النظام الجماهيرى

وهو نظام عصر الجماهير، عصر سيادة الجماهير الشعبية على مقدراتها. . هذا النظام الذى لامكان فيه لحكم الفرد أو الحزب أو الطائفة أو الأسرة أو القبيلة أو غير ذلك من أدوات الحكم التقليدية.

إن الشعوب كانت ومازالت فى ظل الأنظمة التقليدية ضحية، إن لم تكن فريسة لعوامل السلب والنهب والقهر السياسى والاقتصادى والاجتماعى، تلك العوامل التى أفرزتها نظريات العسف والاستغلال القائمة على أساس الأنظمة الإمبراطورية والملكية والجمهورية، وقد أنتجت حكومات تدعى الديمقراطية وقائمة أساساً على احتكار السلطة والثروة والسلاح. هذه العوامل والأنظمة بما تشكله من قوة ظالمة تقوم على تحكم الحاكم فى المحكوم، أفرزتها العلاقات الظالمة التى اتخذت منها مبرراً وتفسيراً لوجودها.

إن هذا الوضع غير العادل هو الذى يعطى المبرر والتفسير المنطقى لاستمرار كفاح الشعوب من أجل الحرية والسعادة، على أنه بمجرد وجود الحكام، مهما كانت درجة نزاهتهم، يعدّ وضعًا غير ديمقراطى، بل أكثر من ذلك، غير طبيعى، على اعتبار أن الشعب سيستمر محكوماً ومستعبداً ومكبل الإرادة. وأن المواطن المجرد من قوة السلطة والثروة والسلاح. فضلاً عن كونه فريسة سهلة لتسلط أى فرد آخر يمتلك عنصراً من تلك العناصر أو كلها، فإن هذا الوضع يجعله يعيش فى رعب دائم ممن يمتلك هذه المقدرات، ومجال حركته ينحصر فقط فى المجال الذى يسمح به الأقوياء. . من ذلك نجد أن الإنسان الذى لايمتلك حريته لايمكن بأى حال من الأحوال أن يجسد إرادته ويقرر مصيره إلا بعد أن تتحقق حريته.

والحرية على أية حال، ليست بذلك الشىء الذى يعطى من شخص أو جهة ما،

وإنما الحرية تنتزع بالقوة من مغتصبيها بقوة الإرادة.. إرادة ذلك الإنسان الفاعل والقادر على إحداث التغيير وصنع الحياة، ومن ثمّ المستقبل بالثورة، فالثورة هى إعلان الحرية، حرية الإنسان المشتملة على مطالب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فالثورة هى الطريق المعبد والحقيقى لصنع مجتمع التقدم والسعادة، والذى حدث فى ليبيا فى فجر الفاتح من سبتمبر عام 1969 إفرنجى هو ثورة حقيقية جسدت الحرية ووصلت بالجماهير إلى امتلاك مقدراتها. وفى الثانى من شهر مارس عام 1977 إفرنجى كان إعلان قيام سلطة الشعب.. ذلك الحدث التاريخى العظيم عبر مسيرة البشرية الساعية إلى الانعتاق من كل صنوف العسف والقهر والاستغلال.

إن قيام المجتمع الجماهيرى على أنقاض نظم الحكم السائدة فى عالم اليوم يشكّل اختياراً تاريخيّا على طريق حل مشكلة أداة الحكم التى تعدّ من المشكلات السياسية الجوهرية التى تواجه البشرية. وإن المجتمع الجماهيرى الذى يمثل حلم البشرية تم فيه تدمير كل أشكال الاحتكار من أجل أن يكون الإنسان حر الإرادة متحرراً من كل أدوات القهر السياسى والاقتصادى والاجتماعى.. يمارس سيادته من خلال المؤتمرات الشعبية التى تعدّ الأسلوب العملى الصحيح لممارسة الديمقراطية المباشرة، إذ لايمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة وأسلوب واحد وهو المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. وإن الديمقراطية المباشرة سلطة الشعب ليست أسلوب حكم فقط، ولكنها أسلوب بنائى لأساليب عمل وتكامل بين الناس فى المجتمع من أجل تحقيق المصلحة العامة والسعادة المشتركة بلغة الحوار المعتمدة على المشاركة السياسية الفعالة.

بظهور النظام الجماهيرى اتسع مجال علم الاجتماع السياسى، فأصبحت المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية من المواضيع المهتمة بالدراسة والتحليل خصوصًا فيما يخص السلطة واتخاذ القرار فى البناء التنظيمى والوظيفى للمؤتمرات واللجان الشعبية باعتبار أن مواطن السلطة والقوة التقليدية التى كانت محتكرة قد تغيرت وأصبحت حقّا من حقوق الجماهير فى المجتمع الجماهيرى، من هنا تغير الهيكل والبناء.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن اتخاذ القرار أصبح مباشرة من الشعب دون نيابة، ومن هنا سيأتى هذا القرار معبراً عن رغبة وإرادة الجماهير الشعبية.

* * *

المؤتمرات الشعبية

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليست من صنع الخيال.. هى نتاج الفكر الإنسانى الذى استوعب كل التجارب الإنسانية من أجل الديمقراطية[1]، فهى وليدة الحاجة الإنسانية إلى الديمقراطية وإلى إزالة الديكتاتورية بكل أشكالها.

وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب الصادرة عن المؤتمرات الشعبية التى صيغت فى مؤتمر الشعب العام، نصت أن المؤتمرات الشعبية هى الوسيلة الوحيدة لممارسة الديمقراطية الشعبية، وأن اللجان الشعبية هى الأداة الوحيدة لتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية، فتأسيسًا على ذلك فإن الشعب بهذه الطريقة فقط يستطيع أن يمارس سلطته ويدير شئونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فالغاية من المؤتمرات الشعبية هى إلغاء الاحتكار والنيابة للسلطة، وتحويل أدوات الحكم التقليدية من فرد، أو حزب إلى أداة شعبية يكون الحكم فيها للشعب. من هنا نجد أن ممارسة السلطة تكون لأفراد الشعب.. الكل بدون استثناء داخل المؤتمرات الشعبية، ولأجل ذلك نجد أن الطريق قد قطع نهائيًا أمام أية محاولة للسيطرة على الشعب لأنها تواجه بالشعب بأكمله.

بناء المؤتمرات الشعبية:

إن الشعب مهما كان عدده يستحيل جمعه دفعة واحدة ليناقش شئونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من هنا كان لابد من إيجاد حل لذلك، فكان الحل أن يقسم أفراد الشعب وفق المقتضيات العددية أو الجغرافية على مجموعات، يكون بالإمكان جمعها دفعة واحدة لمناقشة الأمور التى تتعلق بوجودهم وحياتهم، هذه

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 45 .

التجمعات تسمى مؤتمرات شعبية سياسية يختار كل مؤتمر شعبى أساسى أمانة له، وكذلك يختار لجاناً شعبية تكون مهمتها بالدرجة الأولى القيام بتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية، كلا الاختيارين يكون عن طريق التصعيد المباشر. وتكون اللجان الشعبية التى تدير المرافق المختلفة داخل المجتمع مسئولة مسئولية تامة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية.

فالمؤتمرات الشعبية تقرر واللجان الشعبية تنفذ القرارات، وبهذا تصبح الإدارة شعبية والرقابة شعبية، وينتهى ذلك التعريف القديم والمزيف للديمقراطية، والذى يقول: الديمقراطية هى رقابة الشعب على الحكومة ليحل محله التعريف الصحيح، وهو أن الديمقراطية هى رقابة الشعب على نفسه[1].

إن أى فرد من أفراد الشعب على اعتبار أنه عضو فى المؤتمر الشعبى الأساسى الذى يتبعه، يجب عليه أن يحضر ويواظب على حضور جلسات المؤتمر الشعبى الذى هو عضو فيه ليمارس سلطته وسيادته، فالمؤتمر الشعبى الأساسى هو المكان المقدس والشرعى الذى تناقش فيه القرارات التى تؤكد حرية وسيادة الجماهير، وبالتالى فإن غياب أى عضو عن حضور اجتماعات المؤتمر الشعبى الأساسى يعدّ بطريقة أو بأخرى تخلياً عن حقوقه فإذا اتخذ المؤتمر الشعبى الأساسى قرارات تتعلق بحياة العضو وأفراد أسرته، ولم يكن حاضراً وترتب عليها شكوى أو استفسار.. هنا، وفى هذه الحالة كل اللوم يقع عليه هو وحده، وذلك أنه لم يحضر عملية صنع القرار الذى ترتب عنه حرمانه من مناقشة وصياغة ذلك القرار.

أمانة المؤتمر الشعبى الأساسى:

لكل مؤتمر شعبى أساسى أمانة يتم تصعيدها من بين أعضاء المؤتمر، وهى على النحو التالى: يجتمع أعضاء المؤتمر الشعبى الأساسى ويصعدون تصعيداً مباشراً جماهيريّا:

1- أميناً للمؤتمر الشعبى الأساسى.

2- أعضاء أمانة المؤتمر الشعبى الأساسى.

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص49 .

3- والمؤتمر الشعبى الأساسى الذى صعد هذه الأمانة هو الذى له الحق فى إسقاط هذه الأمانة متى شاء، إذا توافر لديه مايدعو ويبرر ذلك.

مهام أمانة المؤتمر الشعبى الأساسى:

1 - الإعداد لانعقاد المؤتمر الشعبى الأساسى فى دورات انعقاده العادية والطارئة.

2 - صياغة القرارات التى توصل إليها المؤتمر فى كل دورة من دورات انعقاده، وتلاوة هذه الصياغة على أعضاء المؤتمر الشعبى الأساسى، وللتأكد من أن الصياغة تتطابق مع مضمون القرار.

3 - متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الشعبى الأساسى مع اللجان الشعبية المختصة بتنفيذ تلك القرارات.

4 - إعداد تقارير تقدم إلى جماهير المؤتمر موضحاً فيها ما تم تنفيذه من قرارات ومالم ينفذ.

5 - تنظيم الجلسات وإعداد بطاقات العضوية، إضافة إلى ضبط الجلسات عند انعقاد المؤتمر.

جدول أعمال المؤتمرات الشعبية:

جدول أعمال المؤتمرات الشعبية يظل حجر الأساس لقراراتهم، وبذلك يكون تجسيدًا عمليًا لوعيها وبذلك يكون من صميم مسئولياتها، لأن المؤتمرات الشعبية هى أدرى باحتياجاتها وبإمكانياتها، فعندما ينعقد المؤتمر الشعبى لوضع جدول الأعمال يستطيع أى عضو أن يقترح ما يرى أنه ضرورى للمناقشة فى مختلف المواضيع، ومن هنا تكون مسئولية العضو الذى اقترح أى موضوع أن يقوم بتوضيحه وشرحه حتى يقنع به بقية الأعضاء ليتم اعتماده وإثباته فى جدول الأعمال، هذا مع الاحتفاظ بحق بقية الأعضاء فى الإضافة والنقاش لنفس الموضوع المطروح، ومن مجموع المواضيع المقترحة التى وافق عليها المؤتمر يتكون جدول الأعمال. بعدها تحمل أمانة المؤتمر الشعبى الأساسى المواضيع التى وافق عليها المؤتمر، إلى أمانة المؤتمر الشعبى العام لتصاغ على مستوى الجماهيرية، ثم تعاد الصياغة النهائية لجدول الأعمال إلى المؤتمرات الشعبية لمناقشتها وإصدار القرارات التى تراها المؤتمرات الشعبية بشأنها،

لأنه فى الجلسة السابقة للمؤتمرات الشعبية تتم المناقشة لشتى المواضيع ليس لاتخاذ القرار، وإنما من أجل الموافقة على إدراجها فى جدول الأعمال من عدمه.

قرارات المؤتمرات الشعبية:

المؤتمر الشعبى الأساسى هو المكان الشرعى الذى تستطيع الجماهير من خلاله ممارسة سلطتها وتجسيد إرادتها وإصدار قراراها الذى يعبر عن أهدافها ويجسد إرادتها تجسيدًا حقيقيًا، فالسيادة الحقيقية هى للجماهير فى المؤتمرات الشعبية.

واللجان الشعبية تنفذ إرادة الجماهير المتمثلة فى قراراتها التى أصدرتها. واللجان الثورية تحرض على ممارسة الجماهير لسلطتها وتمارس الرقابة الثورية وتقوم بكشف الانحرافات والأخطاء وتضعها أمام المؤتمرات الشعبية لتصححها وتحاسب من ارتكبها.

إن المؤتمرات الشعبية الأساسية هى التى لها حق التسلط على اللجان الشعبية، وتسلط اللجان الشعبية على الجهاز الإدارى خدمة لتنفيذ الجماهير. هذه الآلية على أية حال لاتخل بحقوق وواجبات كل واحد، فاللجان الشعبية مدعوة لتقول رأيها فى القرار، وفيما إذا كان قابلاً للتنفيذ أم لا، وبالتالى فإنه من واجبها أن تشرح للجماهير ذلك خلال المناقشة، وكذلك منوط بها مناقشة هذه القرارات مع المؤتمرات الشعبية حتى يكون القرار مبنيًا على أسس علمية يحقق النتائج المرجوة منه، وبالإمكان تنفيذه، لأنه فى غياب اللجان الشعبية هذه قد يؤدى إلى فشلها فى تنفيذ القرارات، لأنه ربما يكون القرار المتخذ أصلاً غير قابل للتنفيذ، فعليه منذ البداية أن يكون القرار قابلاً للتنفيذ، ذلك أنه عندما يصدر القرار وهو غير ناضج وغير قابل للتنفيذ واللجان الشعبية غائبة عن ذلك المؤتمر الذى اتخذ القرار تصبح اللجان الشعبية عاجزة عن التنفيذ.

فى المقابل نجد أن المؤتمر الشعبى يصر على تنفيذ قراراه الذى اتخذه.. فى الوقت الذى يكون فيه قد فات على اللجان الشعبية لتقول إن هذا القرار غير قابل للتنفيذ ويضعها فى موضع المساءلة. لأجل ذلك، فإن الأمر يتطلب الحضور الفاعل للجان الشعبية فى المؤتمرات الشعبية لكى يقول كلٌّ منهم رأيه وخاصة المختصين فى التنفيذ،

من هنا بكل ماتحمله الديمقراطية المباشرة من معنى يصنع القرار بعد أن يدرس من جميع النواحى ويتحمل الكل مسئولية التنفيذ، كما أن الأجهزة الرقابية التى صنعها المجتمع مناط بها متابعة التنفيذ الإدارى السليم من ناحية الإدارة والمال.

فالقرار عندما يصدر عن المؤتمر الشعبى فإنه يجب تنفيذه ولايمكن اعتراضه، لأن الاعتراض على قرار المؤتمر الشعبى يكون داخل المؤتمر الشعبى أثناء صنعه ومناقشته.

عندها أى عند تنفيذ قرار المؤتمر الشعبى الأساسى يكون استخدام القوة أمراً مشروعاً وديمقراطيّا، لأنه صادر عن المؤتمر الشعبى الأساسى صاحب القوة والشرعية. وأن التردد فى تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية يعدّ جبناً وتقاعساً فى غير محله، فالقرار الشعبى يجب أن ينفذ بكل شجاعة وأى اعتراض بعد ذلك لايعتد به. لأن الاعتراض الشرعى والمحترم يجب أن يكون داخل المؤتمر الشعبى، فالقرار الذى أقرته المؤتمرات الشعبية بخصوص القضايا المختلفة المسئولة عن تنفيذها اللجان الشعبية اكتسبت القدسية وأصبحت واجبة التنفيذ ولو بالقوة. كما أن اللجنة الشعبية العامة النوعية لكى تقر كيف تتم عملية التنفيذ، عليها أن تجمع جميع أعضائها، لأنه لايستطيع أمين اللجنة أن يصدر قرارات باسم اللجنة إلا فيما تخوله، فهذه اللجان تجتمع بصورة دورية ومايتبثق عن اجتماعاتها هذه، تنطلق إلى تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية بالأسلوب المتفق عليه، ويثبت ذلك فى محاضر اجتماعاتها.

مؤتمر الشعب العام:

إن كل ماتتناوله المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية، يرسم فى صورته النهائية فى مؤتمر الشعب العام الذى تلتقى فيه أمانات المؤتمرات الشعبية والمهنية. ومايتم صياغته فى المؤتمرات الشعبية والمهنية واللجان الشعبية، وما يتم صياغته فى مؤتمر الشعب العام الذى يجتمع دوريّا أو سنويّا يطرح بالتالى على المؤتمرات الشعبية والمهنية واللجان الشعبية ليبدأ التنفيذ من اللجان الشعبية المسئولة أمام المؤتمرات الشعبية، إذ إن مؤتمر الشعب العام ليس مجموع أعضاء أو أشخاص

طبيعيين كالمجالس النيابية، إنه لقاء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية[1]. ويقوم أعضاء مؤتمر الشعب العام باختيار أمانة له، وهى عبارة عن أداة تنظيمية ليس لها سوى حفظ الملفات والأوراق المتعلقة بالمؤتمر والدعوة للاجتماعات وإدارة الجلسات والمناقشات، كذلك يقوم أعضاء مؤتمر الشعب العام بتصعيد أمناء اللجان الشعبية النوعية، ومساءلة اللجنة الشعبية العامة حسب ماورد من المؤتمرات الشعبية الأساسية.

* * *

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص52 .

اللجان الشعبية

الإدارة فى المجتمع الجماهيرى إدارة شعبية، هذه الإدارة هى اللجان الشعبية التى تصعدها جماهير المؤتمرات الشعبية لتنفيذ قراراتها.

بعد أن يتم تقسيم الشعب إلى مؤتمرات أساسية تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية لجاناً شعبية، وهذه اللجان الشعبية تكون مسئولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية صاحبة السلطة والقرار.

فاللجان الشعبية هى الأداة التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، أى أنها الجهة الفنية المختصة القائمة على تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية، تحت إشراف ومحاسبة ورقابة هذه المؤتمرات.

وإن كل مؤتمر شعبى أساسى يختار ويصعد لجاناً شعبية موكول إليها تنفيذ قراراته وإدارة مرافقه، بتصعيد لجنة شعبية للصحة، والتعليم، والصناعة، والاقتصاد.... إلخ، وهكذا تصبح هناك لجان شعبية تدير المرافق تحت إشراف المؤتمرات الشعبية وتكون مسئولة أمامها، ويبقى العمل الأساسى لتلك اللجان هو تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية.

المؤتمر الشعبى الأساسى هو صاحب السيادة حيث يقرر، وما على اللجنة الشعبية التى يخصها القرار إلا أن تنفذ، وإن تنفيذ القرار الجماهيرى يحتاج لاشك إلى خبرة وتأهيل فى تنفيذه. من هنا كان لزامًا على المؤتمرات الشعبية الأساسية عند تصعيدها للجانها الشعبية أن تختار وتصعد من لديه القدرة والمؤهل لتنفيذ قراراتها.

إن كل مؤتمر شعبى أساسى له الحق فى محاسبة اللجنة التى صعدها وله كامل الحقوق فى إسقاطها وإحالتها إلى القضاء، إذا ما توفر لديه مايدعو لذلك. إن مهمة اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبى الأساسى التى تتكون من مجموع اللجان الشعبية

النوعية المتخصصة فى كافة المجالات كالصحة، والتعليم... إلخ هى تنفيذ قرارات المؤتمر الشعبى الأساسى، كل لجنة حسب اختصاصاتها.

إن الكيفية التى تقوم بها اللجان الشعبية لتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية، تحتاج إلى تخطيط علمى فعال يتعلق بتنظيم وتنسيق الجهود بين اللجان النوعية المختلفة، ليتسنى لها التغلب على المشاكل والصعاب التى تواجهها عند تنفيذها لقرارات المؤتمرات الشعبية. لأجل ذلك وجب أن تكون هناك لقاءات دورية للجنة الشعبية النوعية، والتى تتكون من جميع أمناء اللجان الشعبية النوعية للمؤتمرات الشعبية الأساسية من جهة، ولقاءات دورية للجنة الشعبية العامة التى تتكون من أمناء اللجان الشعبية النوعية، لأنه فى هذه الاجتماعات واللقاءات الدورية تناقش وتدرس كل المشاكل التى تتعلق بالتنفيذ والتى من شأنها فى النهاية خدمة المجتمع وتسهيل عملية التنفيذ، إلى جانب مسابقة الزمن الذى قد يطول فى حالة تنفيذ هذه القرارات بصورة منعزلة.

الروابط المهنية:

إن كل المواطنين هم أعضاء فى المؤتمرات الشعبية الأساسية ينتمون مهنيّا إلى فئات مختلفة، لذا يجب عليهم من هذه الناحية أن يشكلوا روابط مهنية خاصة بهم. ويناقش أعضاء هذه الرابطة المواضيع التى تهم الفئة التى تتكون منها الرابطة. أما الأمور العامة التى تخص كل أفراد المجتمع فيتم مناقشتها فى المؤتمر الشعبى الأساسى. ويجب على الروابط المهنية أن تحيل قراراتها إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية لإكسابها الشرعية إذا تطلب الأمر ذلك، لأن السيادة فى المجتمع الجماهيرى هى للمؤتمرات الشعبية الأساسية فهى فقط لها أن تدرس وتناقش قرارات الروابط المهنية، وتصدر بها قراراً سياديّا موجب التنفيذ، وكل الأشخاص فى المجتمع الجماهيرى سواء أكانوا طلابًا أم مدرسين... إلخ، هم أعضاء فى المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تقرر السياسة العامة للجماهيرية العظمى، ولكن فى الروابط المهنية تناقش القضايا التى تخص المهنية فقط. ويجب على أمناء الروابط المهنية حضور مؤتمر الشعب العام، وذلك للإيضاح والاستعانة بهم فى القرارات التى تخصهم، والواردة عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية.

فمهمة الروابط المهنية هى مناقشة مايتعلق بالمهنة كرفع الكفاءة وتحسين مستوى الأداء وتطوير الخبرات، لعرضه على المؤتمرات الشعبية الأساسية لاتخاذ وإصدار القرارات اللازمة لذلك، هذا الأمر يتطلب حضور أعضاء الروابط هذه جلسات المؤتمرات التى هم أعضاء فيها، وذلك لتوضيح ومناقشة تلك القرارات التى اتخذوها فى روابطهم المهنية، حتى يتسنى لهم إصدار قرارات بخصوصها من المؤتمر الشعبى الأساسى صاحب السيادة.

أما المؤتمر الإنتاجى فيضم كل العاملين فى الوحدة الإنتاجية ومهمته مناقشة الأمور المتعلقة بزيادة الإنتاج كمّا، بما يحقق إرادة المؤتمرات الشعبية الأساسية، للوصول إلى كمية ونوعية الإنتاج المستهدف.

النظام الديمقراطى وفقاً لهذه النظرية، النظرية العالمية الثالثة، بناءٌ متماسكٌ.. كل حجرة فيه مبنية على ماتحتها من المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات المهنية إلى أن تلتقى كلها فى جلسة مؤتمر الشعب العام، وليس هناك أى تصور آخر لمجتمع ديمقراطى على الإطلاق غير هذا التصور.

وأخيرًا: إن عصر الجماهير وهو يزحف حثيثاً نحونا بعد عصر الجمهوريات يلهب المشاعر ويبهر الأبصار، ولكنه بقدر مايبشر به من حرية حقيقية للجماهير وانعتاق سعيد من قيود أدوات الحكم فهو ينذر بمجىء عصر الفوضى والغوغائية من بعده، إن لم تتكس الديمقراطية الجديدة التى هى سلطة الشعب، وتعود سلطة الفرد أو الطبقة أو القبيلة أو الطائفة أو الحزب[1].

* * *

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، النسخة الكاملة ، مرجع سبق ذكره، ص71 .